الفصل الأول

جهود محمد على في تطوير الاقتصاد المصرى

١ ــ تجارة مصر الخارجية :

على الرغم من تعدد صادرات مصر فى عصر محمد على [٧] ، فقد ركزت وثائق الديوان على محصولى القطن والأفيون خصوصا وان الاهتمام بزراعة هذين الصنفين بدأ منذ عصر محمد على الذى كان يفضل زراعة محصول القطن على أى محصول آخر [٨] كما أنه أول من توسع فى زراعة الأفيون فى الأراضى المصرية .

وبالنسبة الى محصول القطن فقد عمل محمد على على تحسين أصنافه ليضمن رواجه فى الأسواق العالمية ، فقام بتجربة زراعة شجيرات القطن طويل التيلة ، كما عمل على جلب تقاوى القطن الممتازة من سيلان لزراعتها فى مصر نظرا لأن قطن سيلان كان أكثر رواجا فى انجلترا عن القطن المصرى رغم ارتفاع ثمنه [٩] .

يضاف الى ذلك أنه عمل على جلب تقاوى القطن الامريكى لعمل التجارب اللازمة لزراعته فى مصر [١٠] .

---

(٧) كانت صادرات مصر تتكون من القطن والقمح والأرز والخضر والأفيون والحناء والترمس والصمغ والكتان والتمر والصودا والحناء .

(٨) عرفت مصر زراعة القطن قبل عصر محمد على ، ولكنه كان قصير التيلة خشن الملمس ويعرف باسم القطن البلدى .

Leon : The Khedive's Egypt, London 1877 P. 206.

(٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٢ من الجناب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٤ جمادى الآخر ١٢٤٠ هـ .

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٧ .

وقد عمل محمد على على تحديد أسعار القطن حسب درجة نوعه ولونه ، وطول الشعرة ونعومتها فقسم القطن المصرى الى ثلاثة أنواع هى العال والأوسط ودون الوسط ثم حدد أسعار هذه الأصناف طبقا للأمر العالى رقم ٢٩ لسنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) كالآتى .

القطن العال بمائة وستين قرشا ، والأوسط بمائة وأربعين ودون الوسط بمائة وعشرين .

ولكن نظرا لتذبذب الأسواق العالمية ، وعدم استقرارها على هذه الأسعار فقد تعرضت للنقصان والزيادة حسب العرض والطلب ، ومن هنا لم يستطع محمد على التمسك بالأسعار التى كان قد حددها ، ويبدو ذلك واضحا فى رسالتين منه الى بوغوص بك ناظر ديوان تجارته الأولى يتضح منها موافقته على تخفيض أسعار القطن بحيث يتم بيع العال بمبلغ يتراوح ما بين مائة وعشرة الى مائة وأربعين قرشا ، والقطن الأوسط بمبلغ يتراوح ما بين مائة الى مائة وعشرة (١١) .

والرسالة الثانية يتضح منها ارتياح محمد على لزيادة اسعار القطن بعد أن وصلته الأخبار الأكيدة « من محل تجارة لوبين أن أسعار القطن قد قفزت » ويلفت نظرة الى « وجوب عدم اضاعة هذه الفرصة التى ارتفعت فيها اثمان القطن » (١٢) .

وتوضح الوثائق أن سماسرة القطن كانوا يتلاعبون فى أنواعه وذلك بوضع القطن الوسط مكان القطن العال أو دون الوسط مكان الوسط أو بخلط الأقطان ببعضها مما أدى الى جهر التجار بالشكوى من ذلك ، ولما تكررت الشكاوى حذر محمد على سماسرة القطن من تكرار هذه المخالفة ، وأمر بوضعهم تحت مراقبة رجاله ، كما كون مجموعات من موظفيه للتفتيش على الأقطان وفرزها ، وهدد كل من يتلاعب فى نوعيات

---

(١١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٤ جمادى الآخر ١٢٤٠ .

(١٢) نفسه : رسالة بتاريخ ١١ رمضان ١٢٤٠ هـ .

القطن بالتفى الى جبل فيز أوغلى [١٣] كما شكل لجنة تسمى « جمعية الحقانية » يهدف التحقيق فى مثل هذه الأمور ، وكان يحجز السماسرة الذين يجرى التحقيق معهم الى أن تعلن نتيجة التحقيق ، وتصدر الجمعية المذكورة قراراتها فى قضاياهم [١٤] كما أرسل بتعليماته المشددة الى نظار « طنطا والبحيرة والمحلة والمنصورة والشرقية والقليوبية والمنوفية » على ضرورة توريدهم القطن نظيفا وحذرهم من التقصير فى ذلك ، وطالبهم بضرورة التفتيش على نوعية الأقطان قبل ورودها الى الاسكندرية .

ولم يكتف محمد على بذلك بل هدد بمعاقبة المديرين الذين ترد الاقطان المخلوطة عن طريق اقاليمهم ، وذلك بقبول الصنف الجيد من الاقطان المخلوطة بالصنف المتوسط على أنه متوسط ، وقبول الصنف المتوسط المخلوط بالصنف الردىء على أنه ردىء ، واعادة الردىء الى المصانع ، ثم الزام هؤلاء المديرين بفرق الثمن والمصاريف اذا كان التلاعب المذكور قد حدث قبل تفتيشهم حيث أن ذلك يعتبر تقصيرا منهم فى التفتيش الذين كلفوا به ، أما اذا ثبت أن التلاعب قد حدث بعد تفتيشهم فيلزم نظار الشون بدفع فرق الثمن والمصروف [١٥] .

وكان بيع الأقطان يتم بالمزاد ، ومن يرسو عليه المزاد يشترى القطن ، فاذا كانت له ديون على الحكومة تخصم هذه الديون من ثمن شرائه للقطن .

وكان محمد على يفضل البيع للتجار الذين يدفعون الثمن نقدا عن

---

(١٣) ديوان المبيعات (عربى) وارد ج ١ دفتر شطب وارد التحريرات ١٢٦٠ ج/١٠/٨/١ ص ١٤٣ تحت عنوان أمر تركى كريم رقم ٢٩ لسنة ١٢٦٠ هـ .

(١٤) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة ٢٣ من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية ، وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية فى ١٩ ربيع أول ١٢٦١ هـ .

(١٥) خطاب من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية فى ١٨ جمادى الأولى ١٢٦١ هـ .

التجار الذين يتعاملون بالحوالات ، فمن يدفع نقدا يسبق غيره من المتعاملين بالحوالات وغير الحوالات فى حمل المحصول (١٦) .

ونظرا لأن بعض التجار الأجانب كانوا يتلاعبون فى المزادات فيتفقون على ارسـاء المزاد على أحد منهم بسعر معين ، فقـد أمـر محمد على معاونيه بتوخى الحيطة والحذر والتأنى خلال عملية المزاد حتى ترتفـع الاسعار ، ولمـا تكررت حالات التلاعب من بعض التجار أمثال الخواجـه جبارة ، ومحاولاتهم شراء القطن دائما بثمن بخس أمـر محمد على ناظر تجارته بألا يباع القطن الى أمثال هؤلاء التجار ، وان يتم حـرمانهم من دخـول المزاد (١٧) .

هـذا ما أوضحته وثائق الديوان عن القطن ، والتى اتضـح منها أن تجارة مصر الخارجية قـد تقدمت برواج حركة تصدير القطن المصـرى الى الخارج ، وشـدة الطلب عليه حتى بلغت قيمة ما يصدر منه سنويا ما بين ١٠ الى ١٥ مليونا من الفرنكات (١٨) مما شكل الركيزة الكبرى فى نظام مصر المـالى (١٩) ولكن ذلك كان يتم على حساب الحاصلات الزراعية الأخـرى مثل الحبوب التى كانت مصر من أهم البلدان المصدرة لها ، والتى قلت زراعتها بعد التوسع فى زراعة القطن ، فأصبح الاقتصاد المصرى يعتمد على محصول واحد من الممكن تأثره بالهزات الاقتصادية العالمية .

يضاف الى ذلك أن مصر التى كانت تعتبر مخزنا للحبوب أصبحت بعد التوسع فى زراعة القطن لاتكفيها حبوبها الا بالكاد ثم تطورت الأمور بعد ذلك الى اعتماد مصر على استيراد القمح من الخارج .

---

(١٦) ديوان التجارة والمبيعات . من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات فى ١٨ شوال ١٢٥٨ هـ .

(١٧) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٧ مكاتبة من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٠ هـ .

(١٨) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمـد على . القاهرة دار الفكر العربى ١٩٤٨ ص ٥٣ .

(19) Bowring (J) Report on Egypt and Candia. London 1840 P. 18.

اما عن الأفيون فمعلوم لدينا أن زراعته لم تكن رابحة فى مصر قبيل عصر محمد على ، وتوضح لنا الوثائق أن هذه الزراعة راجت فى اقاليم الصعيد خصوصا بعد أن جلب محمد على تقاوى الأفيون من انطاكية الى مصر ، واستجلب بعض الأرمن الملمين بفن هذه الزراعة من آسيا الصغرى فقاموا بعدة تجارب ، وشرحوا للفلاحين الطريقة المثلى لزراعة الأفيون [٢٠] .

وقد رأى محمد على أن تبدأ تجارب زراعة الأفيون بمنطقة جرجا فأمر بزراعة خمسة آلاف فدان من الأفيون [٢١] وبعدها انتشرت هذه الزراعة فى الوجهين القبلى والبحرى ولما كانت خبرة محمد على ورجاله بنوعية الافيون واثمانه ضئيلة فقد طلب من ناظر تجارته « عرض الأفيون المرسل اليه والوارد من بعض جهات الوجه القبلى .. على التجار الملمين بهذا الصنف ومعرفة ثمن الأقة ، ودرجة الجودة » [٢٢] وبعد مناقشات ومشاورات قسم هذا المحصول من حيث جودة الصنف الى ثلاث درجات اولى وثانية وثالثة ، كما زادت اهمية هذا المحصول فى مصر خصوصا بعد أن تم عمل التحليلات اللازمة له فى كل من لندن وبوسطن ، ووجد أن مقدار المورفين المستخرج منه يزيد حوالى ١٢٪ عما يستخرج من الأفيون التركى ، ونتيجة لتزايد اهتمام محمد على بهذه الزراعة ازدهر محصول الأفيون فى مصر حتى بلغ فى عام ١٨٣٣ (٣١٫٠٠٠) كيلو جرام قدر ثمنها بمليون من الفرنكات [٢٣] .

واذا كنا قد تعرضنا لزراعة الأفيون وتجارة محمد على فيها فماذا عن زراعة الحشيش ، وهل زرع الحشيش فى مصر فى عصر محمد على ايضا ؟

---

(٢٠) د. أحمد احمد الحته : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة ــ دار المعارف ١٩٥٠ ص ٢٦٢ .

(٢١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٩ ربيع الأول ١٢٣٩ هـ .

(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٤١ هـ .

(٢٣) محمد فؤاد شكرى وآخران : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٢٥٢ .

الواقع أن بعض اليونانيين رغب محمد على فى ادخال زراعة الحشيش الى مصر ، وطلبوا اليه عمل تجارب على هذه الزراعة المربحة بالبلاد ، ولكن محمد على رفض طلبهم ، وأصر على عدم ادخال زراعته فى مصر (٢٤) .

ومع ذلك فقد انتشر تعاطى الحشيش بين طبقات الشعب المصرى، وذلك باستخراجه من القنب المصرى الذى كانت تسحق ثماره حتى تصير عجينة تصنع منها أما اقراص صغيرة تدخن ضمن ما يحرق فى نوع من الشيشة يسمى الجوزة ، واما يجهز كسائل كالشراب يستعمله فقراء المصريين (٢٥) .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا لماذا فضل محمد على التوسع فى ادخال زراعة الأفيون فى مصر واعترض على زراعة الحشيش ؟

الواقع أن الأفيون كان شائع الاستعمال بين الاتراك كمادة يخدرون بها أعصابهم ، وتجعلهم يميلون الى السكون والتأمل ، كما أنه كان يستعمل كمادة طبية يصفها الأطباء لعلاج بعض الأمراض من هنا أحس محمد على بامكان تسويق الأفيون ، واحراز مكاسب عن طريقه أما الحشيش فلم يكن شائعا الا لدى بعض المصريين الذين كان اقبالهم عليه شديدا رغم تأثيره على الجهاز العصبى لهم ، ومن هنا لم يسمح محمد على بادخاله الى مصر لقلة مكاسبه وصعوبة تصديره .

هذا عن تجارة محمد على فى القطن والأفيون أما عن معاملاته التجارية فى محاصيل مصر الزراعية الأخرى فقد أوضحت لنا الوثائق انه كان يتبع نظرية العرض والطلب ، فكان يستعلم سنويا عن حاجة أوربا الماسة الى بعض المحاصيل فيرفع أثمانها ، كما أنه كان يأمر معاونيه بتخفيض ثمن البضاعة بضعة قروش اذا اتضح عدم الاقبال عليها وتثبيت أسعارها

---

(٢٤) ديوان الزراعة والتجارة (عربى) صادر ووارد ج/١٠/٢/٢ ص ٦٨ .

(٢٥) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر . تعريب محمد مسعود . الجزء الثانى ص ١٧ — ١٨ .

اذا كان الاقبال عليها ملحوظا ، كما كان يأمرهم بتخفيض أسعار الأصناف اذا اشترى أحد التجار صفقة كبيرة منها هذا بالاضافة الى أن محمد على كان يضطر فى بعض الأحيان الى أخذ رأى التجار فى تسعير المحصول قبل عرضه فى الأسواق والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها :

عندما نقص محصول القمح فى أوربا عام ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) رفع محمد على أسعاره ، حيث أمر بوغوص بك ببيع الأردب منه بسعر خمسة ريالات فرنسية بعد أن كان يباع بأربعة (٢٦) .

وعندما أوضحت الدلائل احتمال نشوب حرب بين فرنسا وأسبانيا ، بدأ محمد على يستعلم عما اذا كان يجب استبقاء أسعار الغلال على ماهى عليه أم يرفع ثمنها (٢٧) .

وعندما علم أن « الحنطة المصرية رائجة بجزيرة ماعون (٢٨) التابعة لأسبانيا وانه اذا شحنت سفينة أو سفينتان الى ميناء ماعون .. فانه يمكن الحصول على مواد نافعة مقابلها » (٢٩) . أمر ناظر تجارته بارسال عشرين الف أردب من الحنطة الى تلك الجزيرة دون ابطاء (٣٠) .

وعندما قل محصول الفول فى عام ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨ م) أمر محمد على ناظر تجارته بأن يرفع ثمنه نظرا لقلة المعروض منه (٣١) .

---

(٢٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٤ من الجناب العالى الى بوغوص ناظر التجارة فى ٢٦ ربيع أول ١٢٤٣ هـ .

(٢٧) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص فى ٢١ جمادى الثانية ١٢٣٨ هـ .

(٢٨) جزيرة مدينة مينوركا Minorca ضمن مجموعة جزر البليار التابعة لاسبانيا فى البحر المتوسط ، وهى أقصى الجزر شمالية .

(٢٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص فى صفر ١٢٣٥ هـ .

(٣٠) نفسه .

(٣١) ديوان التجارة والمبيعات . محفظة رقم (٤) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص فى ١٥ ربيع أول ١٢٤٣ هـ .

هذا عن رفع أسعار بعض المحاصيل التجارية أما عن خفضها فتوضح الوثائق انه عندما ركدت تجارة الحنطة وتواجد منها كميات كبيرة بالاشوان أمر محمد على بتخفيض ثمنها حتى يتم ترويجها فى الأسواق (٣٢) .

وعندما حدث بعض الركود فى تجارة الغلال فى أواخر عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م) أرسل محمد على الى بوغوص بك يطلب رأيه ويسأله « هل نترك الغلال كما هى دون أن نخفض سعرها ، ونصبر مدة أخرى انتظارا لرواجها ، أم نخفض سعرها عدة قروش ونحاول بيعها الآن » (٣٣) .

يضاف الى ذلك ان محمد على كان يضطر فى بعض الاحيان الى أخذ رأى التجار فى تسعير المحصول قبل عرضه فى الأسواق ، ويتضح ذلك فى رسالة منه الى أرتين بك يخبره فيها « انه كتب كتابا الى وكيل محافظة دمياط بخصوص عرض عينة الأرز على تجار دمياط لتسعير الثمن » (٣٤) وطلب منه أن يرسل العينة والثمن اللذين حددوهما اليه لعرضهما على تجار الاسكندرية ثم يقوم ببيعه بآخر سعر (٣٥) .

ومعنى ذلك أن محمد على لم يحبذ فكره التمسك برأيه على طول الخط كما هو معروف عنه ، بل كان يلتمس المشورة من ذى الخبرة فى معظم الاحيان حتى لا تتعثر الأمور وتتيسر أمور تجارته .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل كانت المزادات مقصورة على التجار الاجانب أم كان يشارك فيها بعض المصريين ؟

---

(٣٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) فى ٦ جمادى الأول ١٢٣٨ هـ .

(٣٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم (١٧) من الجناب العالى محمد على الى بوغوص بك مدير الأمور الافرنجية وتجارة الاسكندرية ومبيعاتها فى ١٩ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ ٢٢ ديسمبر ١٨٤٢ م .

(٣٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٥) من الجناب العالى الى ارتين بك فى ١٠ ذى الحجة ١٢٦٣ هـ .

(٣٥) نفسه .

أوضحت لنا احدى الوثائق أن القمح الذى كان يعرض فى المزاد كان فى امكانية الأهالى شراؤه بالسعر الذى يرسو عليه المزاد [٣٦] وهذا يدفعنا الى أن نتساءل ما اذا كانت الحكومة تشترى المحاصيل من الفلاحين أصلا فهل تبيعها لهم ثانية بسعر متقارب مع الثمن التى اشترت به هذه المحاصيل منهم ؟

الواضح أن الفلاح كان يبيع محصوله بالثمن الذى تحدده الحكومة فاذا ما عاد واشترى جزءا من هذا المحصول لاستهلاكه الخاص كان يشتريه بثمن أغلى يصل الى ما بين ٦٠ الى ٨٠٪ وقد يزيد عن ذلك فى بعض الاحيان [٣٧] .

ونتيجة لاستياء الأهالى من قسوة تلك الطريقة تخلى محمد على للمزارعين عن المحاصيل التى تشكل غذاءهم الرئيسى وهى الحنطة والذرة والفول والشعير [٣٨] .

وعلى كل حال فان ازدهار تجارة محمد على قد يجرنا الى التساؤل عن طريقة تشوين المحاصيل ، ونظام المكاييل والموازين والمقاييس ، والجمارك ، والعملة المتداولة فى التجارة بين محمد على والاجانب .

الأشـــوان :

الواقع أن الأشوان فى عصر محمد على كانت فى معظمها رديئة التهوية مما كان يؤدى الى تلف بعض الحبوب عند تراكمها فى هذه الأشوان ، هذا بالاضافة الى أن الفيران كانت تجد فى أشوان محمد على مرتعا خصبا فتحكى لنا الوثائق أن محمد على كان يضطر الى بيع بعض الحبوب التى تعرضت للتلف لتراكمها فى الأشوان بأسعار زهيدة فتذكر وثيقة انه عندما

---

(٣٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢١) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير التجارة فى ٣ ربيع أول ١٢٦٠ هـ .

(٣٧) د. حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث . القاهرة — الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٢ ص ٣٦١ .

(٣٨) نفسه .

انتاب السوس تسعة آلاف أردب من القمح أمر محمد على ببيعه فى المزاد للأهالى بثمن مخفض بلغ ثلاثين قرشا للاردب (٣٩) .

وتحكى لنا وثيقة أخـــرى أن الفئران كانت تسبب لمحمد على الكثير من القلق فقـــد اشتكى من أنها أكلت أغلب بذور الكتان فى أقاليم الصعيد حتى أنه طلب من مأمورى أقاليم الوجه البحرى صرف بعض التقاوى من اقاليمهم الى اقاليم الصعيد (٤٠) .

المقاييس والمكاييل والموازين :

وعن المقاييس والمكاييل والموازين تذكر الوثائق بأنه كان هناك اختلال وعدم انتظام فى أحوال المكاييل والموازين المصرية فى ذلك الوقت نظـــرا لانها كانت تتمثل فيها صفات البداوة والقدم فضـــلا عن أنها كانت تتغير طبقا لتشريعات لعبت بها الأهواء ، وعلى سبيل المثال نذكر من هـــذه المقاييس :

الفتر : وهو عبارة عن المسافة بين طرفى الابهام والسبابة .

والشبر : وهو عبارة عن المسافة بين طرفى الابهام والخنصر ، والذراع البلدى وهو حوالى اثنين وعشرين بوصة ، والذراع الهندى وهو خمسة وعشرون بوصة ، وذراع القسطنطينية وهو ٢٦½ بوصـــة ، والدرهـــم وكان يساوى ٤٨ حبة ، والرطل وكان يساوى ١٢ أوقية ، والمائة رطل وكانت تساوى قنطارا (٤١) .

ونظرا لقدم هذه المقاييس والمكاييل ، وامكان حدوث تلاعب فيهـــا من

---

(٣٩) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى الباشمعاون فى ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥٨ هـ .

(٤٠) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (٤) من الجناب العالى الى بوغوص بك ناظـــر التجارة فى ١٢ ربيع أول ١٢٤٣ هـ.

(٤١) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٤٨ .

جانب بعض التجار [٤٢] فقـد أخذ قلم التجارة الداخلية فى البحث عن طريق يمكن من خلاله اصلاح هذا الخلل فقرر توحيد الموازين والمكاييل المستعملة فى وزن الأصناف [٤٣] على اعتبار أن القنطار ستة وثلاثون أقة ، ولكن نظرا لأن هذا القرار لم يضع فى الحسبان أن الأقة من وزن كل صنف تخالف الأخرى فقد استقر الأمر بعد ذلك على تصنيع مكاييل وموازين جـديدة بمصنع الخواجة سيمن وشركاه ببرلين [٤٤] على أن تستعمل فى الاسواق والمتاجر المصرية بالطريقة العشارية [٤٥] .

الجمـــارك :

وعن الجمارك تذكر الوثائق بأنه كان يوجد فى القاهرة جمركا بولاق ومصر القديمة كما كان توجد جمارك فى دمياط ورشيد والاسكندرية وأسوان والقصير وأسيوط والسويس ، وان محمد على فى أول عهده بحكم مصـــر قد وكل عنه ملتزما يجمع له الضرائب فى نظير قدر من المـــال يؤديه للخزانة سنويا ثم تطورت الأمور بعد ذلك حيث وضع محمد على الجمـــارك تحت ادارتـــه .

والملاحظ على أمور الجمارك المصرية خلال هذه الفترة هـــو حدوث بعض التضارب فى تحديد رسوم التعريفة الجمركية من جمرك الى آخـــر، وفى تقدير قيمة الأصناف الواردة من جمرك الى آخـــر أيضا ففى حين كان

---

(٤٢) على سبيل المثال ظهر عجز فى عبوات الأرز المقرر نقله من رشيد الى اشوان الاسكندرية بواقع اقتين عن كل زنبيل .

(٤٣) ديوان التجارة والمبتعات : محفظة رقم (٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٩ شوال ١٢٥٠ هـ .

(٤٤) ديوان التجارة والزراعة عربى فى ٩ شوال ١٢٩٢ هـ ص ٦ .

(٤٥) صدر بناء على ذلك أمر عال بارسال « المسيو نيل » ناظـــر قسم التجارة الداخلية الى بحر بـــرا لعمل العقد اللازم بين الحكـــومة المصرية والمصنع الالمانى بخصوص تصنيع المكاييل والموازين ، وقد بلغت تكاليف ذلك قرابة ١٣٤ الف فرنك ، ونظرا لتأخـــر وصولها الى مصـــر عن موعدها المحدد تقرر ارجاء العمل بها حتى يوليو ١٨٧٦ .

انظـــر : دفتر صادر مجلس الزراعة (عربى) رقم ج/١٠/٢/١ صـــادر ١٢٩٣ هـ .

رسوم الجمارك فى سواكن ومصوع ثمانية فى المائة [٤٦] كانت جمارك الاسكندرية والسويس تقوم بتحصيل واحد فى المائة فقط [٤٧] مما ادى الى رواج التعامل فى جمارك الاسكندرية والسويس عنها فى جمارك سواكن ومصوع ، ونتيجة لذلك كثرت الشكاوى من جمرك سواكن لعدم ورود بضائع اليه من الخارج رغم أنه أقرب وأسهل من غيره لنقل البضائع التجارية [٤٨] .

ونظرا لتعدد الجمارك ، وتضارب رسومها بين مصر والسودان فقد رأى محمد على الغاء الجمارك الموجودة فى السودان على أن يؤسس جمركا واحدا فى أسوان على أساس أنها باب السودان ، وتحصل الرسوم الجمركية فيه بمقدار ١٢ فى المائة من البضائع الواردة من السودان الى مصر أما البضائع الصادرة من مصر الى السودان فلا تحصل عليها جمارك حتى يتم ترويج الصادرات المصرية هناك [٤٩] .

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نذكر أن محمد على اتبع سياسة المرونة وعدم التشدد فى تحصيل الجمارك فتوضح لنا الوثائق عدم تمسكه بفرض هذه الرسوم فى كل الأحوال ، بل كانت رغبته فى ترويج التجارة المصرية تدفعه الى الغاء الرسوم الجمركية فى بعض الأحيان ، والأمثلة على ذلك متعددة منها أنه أمر بالنظر « فى مسألة رسم الجمرك الجارى تحصيله من الأقمشة المصرية المصدرة الى القطر الحجازى بمعرفة التجارة ، فاذا كان تحصيل هذا الرسم سيؤثر على رواج تصدير الأقمشة المذكورة فيصرف النظر عن تحصيله أما اذا كان الأمر بالعكس فيجرى اللازم حسب

---

(٤٦) دفتر صادر مجلس الزراعة : عربى — ج/١٠/٢/١ ص ٨٧ .
(٤٧) ديوان نظارة التجارة الخارجية (عربى) صادر ج ١ مكاتبة من محافظة سواكن ومصوع .
(٤٨) دفتر صادر مجلس الزراعة عربى ج/١٠/٢/١ نمرة ٢٦ الداخلية ص ٨٧ — ٨٨ .
(٤٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٦) ومحفظة رقم (١٩) من الجناب العالى الى الباشمعاون فى ١٧ جمادى الثانية ١٢٥٩ .

المصلحة » [٥٠] ومنها أيضا أنه أمر « بتحصيل رسم جمرك نصف فى المائة من الأشياء والبضائع الواردة من جانب الهند الى السويس بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى أوربا راسا »[٥١] موضحا « بأن الغرض من قلة هذا الرسم هو ترغيب وتشويق التجار الأجانب على ترجيح هذا الطريق لجلب الفائدة لأهالى القطر المصرى » [٥٢] .

يضاف الى ذلك أنه رغبة منه فى تشجيع المسلمين على أعمال التجارة أمر بتحصيل رسم جمرك خمسة فى المائة فقط على البضائع الواردة الى القطر المصرى بمعرفة التجار المسلمين ، «وذلك لترغيب وتشويق المسلمين على أشغال التجارة » [٥٣] .

ونظرا لحدوث بعض التضارب فى تقدير قيمة الاصناف الواردة من جمرك الى آخر طالبت الحكومة الجمارك بتوضيح ثمن كل صنف صار تقديره ضمانا لضبط حركة الصادرات والواردات ولتقدير حالة البلاد الاقتصادية [٥٤] .

ومع أن شكاوى التجار الأجانب كانت قليلة من مقدار التعريفة

---

(٥٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٦) من الجناب العالى (محمد على) الى الباشمعاون فى ٩ ذى الحجة ١٢٥٧ .

(٥١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى الباشمعاون فى ٣ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ .

(٥٢) نفسه .

(٥٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٨ من الجناب العالى الى الباشمعاون فى ٢٢ رجب ١٢٥٨ هـ .

(٥٤) تنظيما لهذا العمل طلبت الحكومة من مصلحة الجمارك تسجيل نوع ومقادير البضائع المصدرة بدفاتر الجمارك مع عناوين التجار المصدرين ثم تقديم احصائية شهرية بدأ العمل بها فى يوليو ١٨٧٦ م تم فيها ذكر أسماء الجهات التى وردت منها البضائع والجهات التى صدرت اليها ، كما رؤى استعمال التواريخ الهجرية فى الجمارك واتخاذ قاعدة واحدة للمكاييل والموازين باستعمال الطريقة الاعشارية .

— ديوان التجارة الخارجية (عربى) تحت عنوان ديوان الكمارك فى ٢١ محرم ١٢٩٣ هـ .

الجمركية فى مصر ، ومن طريقة تحصيلها ، خاصـــة وان التجار الاجانب وخصوصا البريطانيين كانوا يقدرون بأنفسهم قيمة البضائع التى يدخلونها الى مصر ، وان الحكومة كانت قلما تراجع البيانات التى يدلى بها التجار الاجانب (٥٥) فيتضح من الكتابات ان بعض وكلاء القناصل كانوا أحيانـــا يمتنعون عن دفع الرســـوم الجمركية المقررة ففى طرسوس امتنع « وكيل القنصل الانجليزى والتجار الذين تحت حمايته عن تأدية الرسوم الجمركية على الأمتعة التجارية والأرزاق التى تصدر أو تستورد الى طرسوس حسب النظام التجارى الداخلى (٥٦) .

ولمـــا كان محمد على لا يستطيع الا الجهر بالشكوى من هذا التصرف فقد طلب من بوغوص بك الاتصـــال بالمستر كامبل القنصـــل الانجليزى لاقناع وكيله بعـــدم مخالفة النظام وحسن معاملة أولياء الأمور حتى يمكن استمرار المودة بين الطرفين (٥٧) .

ولمـــا كانت المعاهدات التجارية التى تعقدها الدولة العثمانية مـــع غيرها من الدول تلتزم بها مصر ، فقـــد كان ذلك يوقع محمد على أحيانـــا فى بعض الحرج فعندما وقعت معاهدة تجارية بين الدولة العلية وحكومة الروسيا عام ١٨٣٥ م اتفق بمقتضاها على تخفيض الرسوم الجمركية بينهما الى ٣ ٪ وبمقتضى ذلك نقل الروس الى مصر بضائع الى الموانى التركية طبقا لهذه الرســـوم الجديدة مما دفع المستر كامبل Campbell القنصل العام لبريطانيا والمسيو ميمو Mimaut قنصل فرنسا العام فى مصر الى طلب المعاملة بالمثل ، ولكن محمد على اعتذر عن ذلك موضحا تعجبه من مثل ذلك الطلب ، وانه اذا كان من الضرورة عرضه فيعرض على الدولة العثمانية لا عليه لأنها هى التى أبرمت هذا الاتفاق ، وليس هو (٥٨) .

---

(٥٥) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥١٤ .

(٥٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٣) ترجمة الأمـــر المؤرخ بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٥ هـ الصادر الى بوغوص بك برقم ١٣ .

(٥٧) نفســـــه .

(٥٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٨ من الجناب العـــالى الى بوغوص بك فى ٢٢ ، ٢٥ ذى القعدة ١٢٥١ هـ .

ومع ذلك فقد أصر المستر كامبل Campbell على سحب الامتياز من الروس أو الاعتراف به لغيرهم ، وكان من أثر ذلك تجريد الروس منه (٥٩) .

العملة المتداولة وفكرة انشاء مصرف بالاسكندرية :

وعن العملة المتداولة بين الأجانب ومحمد على ، وتحديد أسعارها تذكر وثائق الديوان أن المشكلة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى فى عصر محمد على كانت تكمن فى تحديد أسعار العملة المتداولة واختلاف قيمتها اذ كان بعضها قد ضرب فى مصر (٦٠) ، وبعضها فى تركيا (٦١) وبعضها الآخر من العملة الأجنبية (٦٢) وكان قسما منها من الذهب ، وآخر من الفضة ، وكانت قيمتها تتفاوت تفاوتا كبيرا من آن لآخر .

وقد نتج عن تعدد هذه المسكوكات وتفاوت قيمتها وامكان تزييفها وارتباط النقد المصرى بالنقد العثمانى أن كثرت المضاربة بينها مما أدى الى اختفاء بعض العملات الذهبية نتيجة لمحاولات بعض التجار الأجانب تهريبها من الاسكندرية والقاهرة الى أوربا واتجارهم فيها لدرجة أن أصبحت

---

(٥٩) د. محمد فؤاد شكرى وآخران : المرجع السابق ص ٥١٤ .

(٦٠) العملة المضروبة فى مصر كانت :

(أ) الخيرية بتسعة وزنتها أربعة قراريط ونصف القيراط منها ثلاثة من الذهب الخالص وقيراط ونصف القيراط من مزيج معدنى .

(ب) السعدية بأربعة وتزن قيراطين وثلثاها من الذهب الخالص والثلث الباقى من مزيج معدنى .

(جـ) العملة الفضية وهى القروش والقطع من ذوات العشرين والعشر والخمس بارات .

(د) العملة الأدنى من ذلك وكانت تدخل فى صنعها معادن قليلة القيمة وتحمل العملة طغراء السلطان وتاريخ تولى محمد على الحكم . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٤٨ .

(٦١) كانت عملة استنبول نادرة التداول .

(٦٢) أهمها الريالات الأوربية والامريكية وأكثرها يساوى عشرين قرشا مصريا وكان يطلق عليها اسم ريال فرانسة .

معها هذه العملات نادرة فى الاسواق المصرية وارتفعت أسعارها مما أدى الى اختلال المعاملات التجارية ، ونتيجة لذلك طلب محمد على من ارتين بك مدير الأمور الافرنجية الرأى فى كيفية منع حدوث ذلك ، والطريقة التى يمكن بها اتخاذ اللازم نحو هذا المنع (٦٣) .

ولما كانت العملات التى ترد من الخارج الى مصر لا يعرف بعض التجار قيمتها الأصلية ، ويضيف الصيارفة الى ثمنها الأصلى قيمة زائدة فقد رأى محمد على منع تداول هذه العملات ، وحذر كل من يخالف ذلك بالعقاب فاذا « كان من الأهالى فيعاقب بغلق حانوته ثم ارساله لمدة عام الى الليمان ، واذا كان من الحمايات فينفى من الأراضى المصرية الى الخارج بعد غلق دكانه » (٦٤) .

ونظرا لتداول بعض العملات المغشوشة فى الأسواق صدر منشور من ديوان الداخلية « بالتأكيد على ضبط ما يوجد من العملة البرانى لمنع تداولها » (٦٥) كما بث محمد على عيونه وجواسيسه للبحث عن « الاشخاص الذين وصلت بهم الجرأة الى فعل تلك الأعمال ومعاقبتهم بموجب القانون (٦٦) .

ولما كانت العملة المصرية لها قيمتها ووزنها عن العملة العثمانية فقد كانت تختفى أحيانا من الأسواق ، وتحل محلها عملة الاستانة مما اقلق محمد على، وجعله يبذل شتى الجهود لوقف تسرب نقد الآستانة الى مصر ، والمحافظة على عدم تسرب العملة المصرية من البلاد ، ويتضح ذلك من خطاب ارسله محمد على الى بوغوص بك مدير المبيعات وتجارة الاسكندرية اذ يذكر فيه

---

(٦٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٧) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنكية بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ

(٦٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٤) خطاب من محمد على الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٧ هـ .

(٦٥) ديوان نظارة التجارة الخارجية (عربى) صادر ج ١ ص ٢٣ .

(٦٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من محمد على باشا الى مدير الديوان فى ٢٦ محرم ١٢٥٤ .

« انه رغما من الاجراءات التى اتخذت فى جمركى اسكندرية ودمياط بشأن عدم تسرب نقد الآستانة الى مصر ، ورغما عن العملة المصرية التى سكت بكثرة فلا تزال العملة المصرية نادرة فى مصر الأمر الذى يفهم منه أن العملة المصرية تصدر الى الخارج » (٦٧) ثم يأمره « بوجوب وضع حد لهذه الحالة ، وذلك اما بالاتصال بالقناصل واما بأية طريقة أخرى تضمن عدم تسرب نقد الاستانة ، وبقاء العملة المصرية فى البلاد (٦٨) .

وقد استقر الأمر على أن تتولى الجمارك مصادرة النقد الذى يرد من الآستانة عن طريق الحجاج وبعض التجار الى مصر ، وان يجمع هذا النقد ، ويرسل الى الآستانة « محسوبا من الجزية » (٦٩) .

كما رأى محمد على ادخال بعض النحاس على العملة الذهبية حتى يقل تسرب العملة المصرية الى خارج البلاد خصوصا وان التجار كانوا يقومون بجمع قطع الذهب المصرية ثقيلة الوزن ويستبدلونها بقطع الفرانسة (٧٠) للاستفادة من فرق الوزن بينها ويبدو أن محمد على كان يفضل فى معاملاته التجارية التعامل بالريال الفرنسى عن العملة العثمانية فعندما سكت الدولة العثمانية عملة فضية من ذات القرش الواحد ، ومن ذات العشرة قروش ومن ذات العشرين قرشا أمر محمد على بعدم قبول هذه العملة « لأن الأخذ والعطاء جار حسب الريال الفرنسى ، ولا يمكن التعامل

---

(٦٧) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير المبيعات وتجارة الاسكندرية فى ٢٦ رمضان ١٢٥٨ هـ .

(٦٨) نفسه .

(٦٩) نفسه مكاتبة بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٨ هـ .

(٧٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٩) من الجناب العالى الى وكيل ديوان المعاونة فى ٢١ ربيع الثانى ١٢٥٩ هـ ، وكان يطلق على العملة الاجنبية خصوصا الريالات الأوربية والأمريكية التى تساوى عشرين قرشا اسم فرانسة .

بعملة أخـــرى » [٧١] كما أمر باتخاذ التدابير السرية لعدم قبول التجـــار هذه العملة والتداول بها الا اذا خفض ثمنها [٧٢] .

ولمـــا كان عدم استقرار أسعار النقود يؤدى الى كساد التجارة ، ونتيجة للمشاكل التى طرأت نتيجة لتداول المسكوكات الأجنبية داخل البلاد المصرية ، وجهل البعض بقيمتها الحقيقية ، ورغبة فى أن يضع محمد على حدا للمضاربات المـالية فى أسعار العملة ، واثمان المحصولات اتفق مع كل من الخواجه « مخالى توسيجه » قنصل اليونان ، والمسيو « باستريه » Pastrè الفرنسى على مشاركة الحكومة المصرية فى انشـــاء بنك بالاسكندرية تكون مهمته تثبيت أسعار العملة ، وتقدير أثمان المسكوكات المتبادلة ، وتحديد أسعارها وتفويضه فى « قبض المبالغ التى تـــورد على ديوان مبيعات الاسكندرية وعلى الجمرك ، وكذلك تأديه المبالغ التى تؤديها الحكومة ، ودواوين الصرف فاذا قبض كل مبلغ وصرف بمباشرة البنك وطبقت التعريفة الموضوعة أمكن أخذ النقود وصرفها بقيمتها الاصلية » [٧٣]

كما رأى محمد على ألا يكتب البنك فى سندات الدين التى تحرر فى البيع والشراء الجاريين بين التجار من الافرنج أو الأهالى لفظ على السعر الجارى كما كان معتادا بل يكتب « أن المبالغ المحررة فيها ستدفع بموجب التعريفة الأميرية الموضوعة » [٧٤] .

وطالب بأن يعان هذا النظام على الأجانب بمعرفة القناصل وعـــلى الأهالى فى الشوارع ، وان يكون للبنك وكيل بالقاهرة يشرف على تـــداول المسكوكات بأسعار التعريفة الاميرية الموضوعة وان يكون فى دمياط وكيل أيضـــا ، كما رأى الموافقة على امكان استبدال السياح والتجار نوعا من

---

(٧١) ديوان التجارة والمبيعات : من الجناب العالى الى الخواجـــة بوغوص ناظـــر التجارة فى ٢٨ رجب ١٢٤٤ هـ .

(٧٢) نفســـــه .

(٧٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٨ من الجناب العـــالى الى بوغوص بك فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ .

(٧٤) نفســـــه .

النقود بنوع آخر عند سفره من بلد الى أخرى فى نظير عمولة « فللصيارفة أن يأخذوا أجر صرف من ½ الى ١٪ تبعا لقلة النقود وكثرتها » (٧٥) .

ولما كان هذا البنك يحتاج الى رأسمال فقد رؤى أن يوضع مناصفة بين الحكومة ومؤسسى البنك من الأجانب ، فوضعت الحكومة مبلغ سبعمائة ألف ريال فرنسة ، ودفع كل من المسيو « باستريه » و « توسيجه » مبلغا مماثلا لما دفعته الحكومة على ألا يسحب أحد شيئا من هذا المبلغ بصفته الرأسمال الأصلى .

وعن طريق هذا البنك استطاع محمد على تنظيم أمور العملة ، ولم تقتصر جهوده على ذلك بل أرسل بعض كبار موظفيه الى فرنسا لدراسة نظمها المالية ، وكيفية ضبطها ، وأخذت التجارة المصرية فى عهد محمد على تزداد زيادة مضطردة لدرجة أن جددت مصر علاقاتها مع غيرها من الدول الأجنبية ، وأذهب عنها داء الوحشة والانفراد (٧٦) فلم تقل صادرات مصر عن وارداتها طوال فترة حكمه الا فى أعوام معدودة خصوصا فى عام ١٨٣٢، ومرجع ذلك قلة المحصول فى ذلك العام .

فقد كان محمد على يؤمن بأن مصر يجب أن تصدر للعالم الخارجى أكثر مما تستورد ، حتى يكون الميزان التجارى فى مصلحتها خصوصا وكما يذكر أن أرضها خصبة منبتة (٧٧) لذلك عمل على أن تزداد صادرات البلاد عن وارداتها ففرض ضرائب عالية على الواردات (٧٨) ، وحول

---

(٧٥) نفسه .

(٧٦) محمد شفيق غربال : محمد على الكبير : القاهرة — دائرة المعارف الاسلامية ص ٧٤ .

(٧٧) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات : محفظة رقم (١٨) من الجناب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات فى ١٨ شوال ١٢٥٨ هـ .

(٧٨) بالرغم من أن ذلك كان يتعارض مع سياسة الآستانة فى تشجيع حرية التجارة فى أجزاء ممتلكاتها نظير ضريبة لا تزيد عن ٣ ٪ فان محمد على لم يهتم بتنفيذ ذلك .

الاقتصاد المصرى من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح ، وتمكن عن طريق زيادة دخله من أن يصبح أغنى الباشوات فى الدولة العثمانية ، ومن أن ينشىء الجيش والاسطول اللذين انتزع بهما زمام القوة من هذه الدولة وبالطبع لم يعد ذلك على الزراعين بالخير اذ انه كان يأخذ محصولهم بثمن غير مجز فى معظم الاحيان ، ويسيطر على حركة التجارة الخارجية سيطرة تامـــة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل عمل المصريون فى عصر محمدعلى فى التجارة سواء أكانوا مصدرين أو موردين أو سماسرة ؟

الواقع أن المصريين لم يطرقوا مجال العمل التجارى فى عصر محمدعلى خصوصا لأن خبرتهم فى هذا المجال كانت محـدودة ، كما أن المشروعات التجارية كانت تعوزها الأموال التى لم تكن متوفرة لديهم هذا بالاضافة الى أن محمد على احتكر تصريف حاصلات البلاد ، وتولى بيعها بنفسه للتجار الاجانب ومن هنا فان جميع التجار سواء فى الجملة أو القطاعى لم يكونوا من المصريين بل كانوا من الاجانب .

واذا كان البعض قد اخذ على محمد على انفراده بادارة شئون تجارة مصر الخارجية ، فالواقع ان هذه التجارة كانت فى حاجة الى يد قـوية تدير دفتها حتى تقف على قدميها وتنمو فى ذلك الطور الذى نمت فيه مصر، ولم يكن هناك فى ذلك الوقت من هو أقدر من محمد على على توجيه هذه التجارة التى أدارها على وجهها الصحيح فوجه كلا من اســـتيراد مصر وصادراتها نحو حاجات المجتمع المصرى الأساسية .

ومع أن محمد على لم يكن يملك أدوات التاجر الحديث فأشوانه كانت رديئة التهوية ، وغير ملائمة لأصـول التخزين الصحية ، ومكاييله وموازينه وصلت من القدم الى ما يشبه حد البداوة ، وجماركه كانت تتضارب فيها الرسوم والعملة المتبادلة بينه وبين التجار الأجانب كانت تتعرض للتهريب والتزييف ، فان محاولاته المستمرة فى اصلاح مثل هذه الأمور وكسبه لاسواق جديدة بفتحه لكريت وبلاد الشام والحجاز والسودان قد ادى الى تسـيير الدفة ، ومسايرة العصر ولكن ذلك لم يستمر طويلا ففى أواخـر عصر

محمد على لم تلبث التجارة أن أصابها الركود خصوصا وان حروبه بجانب الدولة العثمانية وضدها قد أدت الى زيادة نسبة تجنيد الفلاحين المصريين، وترتب على ذلك نقص الأيدى العاملة اللازمة لفلاحة الأرض ، وبالرغم من ذلك فان تجارة مصر الخارجية فى تلك الفترة كانت أكثر ازدهارا مما كانت عليه فى فترة ما قبل وصول محمد على الى اريكة الحكم (٧٩) .

هذا عن أهم ما أشارت اليه وثائق الديوان عن التجارة فى عصر محمد على فماذا اشارت اليه من أمر الصناعة ؟

٢ — الصناعة :

من عنوان الديوان الذى نعرض له « ديوان التجارة والزراعة والمبيعات يتضح أن أحوال الصناعة لم تدرج بصفة تفصيلية به ، وان كان قد تعرض لها من خلال الحديث عن التجارة واحوال مصر الاقتصادية فتشير الوثائق الى أن المصانع التى انشأها محمد على كانت تدار اما بواسطة ديوان الجهادية واما عن طريق الخزينة ، وان محمد على كان يعتمد بصفة خاصة على الخبراء الأجانب وأنه كان يستورد المعدات اللازمة لبناء مصانعه خاصة من انجلترا . أما عن المواد الخام اللازمة لتشغيل هذه المصانع فقد كان يكلف الخبراء والمتخصصين من رجاله بمهمة البحث عن المعادن داخل مصر والبلاد التابعة لها ، واذا تعثر ذلك كان يضطر الى استيراد هذه المواد من الخارج وتذكر احدى الوثائق انه بعد أن كلف محمد على المختصين بمهمة البحث عن المعادن ، وورد له تقرير بأنه « يوجد فى سواحل جبل الدروز معدن الفحم وغيره (٨٠) ، كان سروره زائدا ، ولكن ذلك السرور لم يدم طويلا حين علم أن هذا الفحم لا يكفى

---

(٧٩) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٦٢ .

(٨٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٩ صفر ١٢٥٠ هـ .

للقيام بعملية التعدين المطلوبة ، ومن أجل ذلك أمر باستيراد الفحم المطلوب من انجلتـــرا (٨١) .

وقد عمل محمد على على أن تكون مصانعه فى خدمة المجهـــودات الحربية لجيشه ، فرأى تصنيع ملابس ضباطه وجنوده داخل هذه المصانع، ولمـــا كانت هذه المصانع لاتفى بصناعة الطرابيش اللازمة أمر باســـتيراد المعدات والآلات اللازمة لانشاء مصنع للطـــرابيش يبدأ بصـــنع ١٢ ألف طربوش فى العام على أن يتزايد انتاجه سنويا (٨٢) .

كما رأى محمـــد على ضرورة انشـــاء حوض بالاسكندرية لصـــناعة واصلاح السفن فى عام ١٨٤٤ م والتمس مشورة الأوربيين فى ذلك بـــأن طلب من الخواجه بوغوص أن يتداول معهم لجلب اثنين من المهندسين يكون أحدهما خبيرا فى عملية صناعة « الأحواض والآخـــر فى تركيب الســـفن الحربية (٨٣) ومن حسن حظ محمد على أن الحكومة الفرنسية وافقت على حضور المهندس البحرى « دى سيريزى » الى مصر ، والتحاقه بخدمـــة محمد على الذى اعتمد عليه فى بناء بحريته بعد ما حدث لها فى نفارين .

ومن وثائق الديوان يتضح أيضـــا أن محمد على كان يملك بعض المصانع لأفراد أسرته فبعد أن رأى انشاء مصنعين لانتاج السكر أحدهما بالمنيا والآخـــر ببنى مزار ، واستورد المعدات اللازمة لهما بحيث ينتج كل

---

(٨١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على باشا — المجلد الأول مكاتبة من محمد على الى والى حلب فى ٦ رمضان ١٢٤٣ هـ والجدير بالذكر أن محمد على كان يرى فى موارد بلاد الشام الخام مصدرا هاما لبنـــاء صناعته فحصل على الفحم الحجرى من جبل لبنان ، كما حصل على الأخشاب من الاسكندرونة لبناء اسطوله بعد كارثة نفارين .

(٨٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظـــر التجارة فى ١٧ رمضان ١٢٤١ هـ .

(٨٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٤) من الجناب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ٦ صفر ١٢٤٣ هـ .

مصنع منهما خمسة عشر الف قنطار من السكر أمر بتمليكهما لنجليه عباس وسعيد (٨٤) .

والى جانب ذلك توضح لنا الوثائق أن بعض العاملين بالمصانع كانوا يقومون بنهب بعض المواد المستخدمة فى مصانعهم ، وكان بعضهم يبيع ذلك للاجانب ، والامثلة على ذلك متعددة نذكر منها ما يلى :

معاقبة محمد على لنفرين من الجهادية المشتغلين بمصنع الحبال من ارباب السوابق بالحبس لمدة اثنى عشر سنة بالليمان والحكم على البرابرة المتفقين معهم مدة ستة أعوام نظرا لسرقتهم بالاتفاق معا ستة وعشرين بكرة من النحاس من المصنع المذكور وبيعها لنفرين من الأجانب بفرنكين ولكنه لم يستطع معاقبة الاجنبيين اللذين اشتريا بكر النحاس لأنهما من رعايا دولة أجنبية ، ولا يجب الحكم عليهما قبل الرجوع الى قنصليهما (٨٥) .

وعلى أى حال فان تكاليف اقامة المصانع التى أنشأها محمد على كانت باهظة خاصة وان الانجليز باعوا له آلات هذه المصانع بأثمان مبالغ فيها هذا فضلا عن رداءتها وعدم صلاحية بعضها للعمل وذلك بهدف قتل الصناعة المصرية الناشئة (٨٦) .

يضاف الى ذلك ان المصريين اعتبروا أن انشاء هذه المصانع كان نكبة جديدة حاقت بهم خاصة وانهم كانوا يوازنون بين ما يلاقونه فيها وما يلقونه فى الجيش من قسوة وعنت .

ومع أن هذه المصانع كانت موضع عناية محمد على فى حياته فقد أغلق بعضها فى أواخر عصره ، كما اغلق البعض الآخر فى عهد حفيده

---

(٨٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٣) من الجناب العالى الى ارتين بك مدير الأمور الافرنجية وديوان التجارة والمبيعات بالاسكندرية فى ٤ محرم ١٢٦١ هـ .

(٨٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢ ربيع الثانى ١٢٥٠ هـ .

(٨٦) شكرى : مرجع سابق ص ٢٢٩ .

عباس الأول عنها بسبب ضعف الرقابة ، وعدم توفر المواد الخام اللازمة لتشغيلها مثل الفحم والحديد وان استيرادها من الخارج كان يكلف البلاد نفقات كبيرة فكانت النتيجة ان ايراداتها قلت ، وتسبب عنها خسارة على خزانة الحكومة كما ان انقاص الجيش والبحرية فى أواخر عصر محمد على قد عطل هذه المصانع وادى فى النهاية الى اغلاقها (٨٧) .

٣ — علاقة محمد على بموظفيه :

جعل محمد على من مصر سبع مديريات وضع عليها حكاما سماهم المديرين وجعل فى الوجه البحرى أربع مديريات (٨٨) وواحدة تتألف منها مصر الوسطى من جنوبى المنيا الى جنوبى الجيزة وشملت بنى سويف والفيوم والمنيا واثنتان تتألف منهما مصر العليا أما القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فكل منها محافظة (٨٩) .

ولما كانه شخصية محمد على تتسم بطابع الجدة فيتضح من الرسائل المتبادلة بينه وبين مديرى الجهات والدواوين والنظار مدى الحزم فى المعاملة والحرص على تنفذ أوامره كما يتضح تشجيعه للمجتهد ومعاقبته للمقصر والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها :

١ — عندما تأخر أحمد رشيد بك مدير جفالك (٩٠) الجهة الشرقية

---

(٨٧) الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ، النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ١٩٥١ ، ص ٥٩٨ .

(٨٨) شملت المديرية الأولى البحيرة والقليوبية والجيزة ، وشملت المديرية الثانية المنوفية والغربية ، والمديرية الثالثة تشمل المنصورة ، والمديرية الرابعة تشمل الشرقية .

(٨٩) الرافعى : المرجع السابق ص ٦١٨ — ٦١٩ .

(٩٠) خص محمد على أفراد اسرته بأراضى سميت جفالك أو شفالك واعفاها من الضرائب .

والقبلية فى تفريغ المراكب المشحونة التى وردت اليه عن موعدها المحدد أرسل اليه خطابا شديد اللهجة مهددا له بتوقيع العقاب الصارم عليه وخصم ماهيات عمال المراكب منه خلال فترة تعطيلهم (٩١) .

٢ — وعندما تأخر ابراهيم أغا الألفى مدير جفالك شرق الجهة القبلية فى زراعة الكتان والشعير والقمح ببعض الأراضى أرسل اليه محمد على « يوبخه توبيخا شديدا على اهماله هذا ، ويأمره بسرعة زراعة هذه الاراضى والا فانه سيوقع عليه أقسى العقاب (٩٢) .

٣ — وعندما وصل الى مسامع محمد على أن نظار النواحى والملاحظين والمعاونين بجفالك شرق الجهة القبلية أهملوا فى الاشراف على تنظيف تقاوى الحنطة « فزرعت مخلوطة بالشعير والتراب » لدرجة أن التجار رفضوا الاقبال على شرائها أمر ابراهيم أغا الألفى مدير جفالك هذه المنطقة بتنظيف هذه الحنطة ، وصرف غير التنظيف منها للعمال بنصف سعر السوق على أن يتحمل هو والذين تحت امرته فرق الثمن من مرتباتهم (٩٣) .

٤ — وعندما بلغ محمد على وجود الكثير من البرك فى جفالك قبلى الشرقية أرسل الى مدير هذه الجفالك يأمره « بأن يردم جميع البرك الموجودة بمديريته دون أن ترك واحدة منها بغير ردم ، والا فان أعذاره لن تقبل ، وانه سيكون عرضة للعقاب لأن وجودها تحدث العفونة ، وتضر بالصحة » (٩٤) .

٥ — وعندما ثبت على عمر أفندى ناظر القناطر الخيرية تهمة الاختلاس والحصول على رشوة أمر محمد على بطرده من خدمة

---

(٩١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٦) وثيقة بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٦٣ هـ .
نفسه وثيقة بتاريخ ٢ محرم ١٢٦٣ هـ .
(٩٣) نفسه وثيقة بتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٣ هـ .
(٩٤) نفسه وثيقة بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٣ هـ .

الحكومة نهائيا وحذر كل من يقدم على « مثل هذا العمل الشنيع من بعد الآن بأنه سيعاقب عقابا صارما » (٩٥) .

٦ — وعندما أحس محمد على أن بوغوص بك صاحب المكانة الكبرى لديه وموضع ثقته والذى كان ينعته فى مكاتباته « بصاحب المنزلة والمكانة المحافظ على المودة » قد تكاسل فى عمله فانه لم يجامله بل ارسل اليه يحثه على ترك الخمول والكسل وبذل أقصى جهوده فى عمار واعلاء البلدان ، وان يؤدى واجبه خير أداء والا فانه سيعامله فيما بعد معاملة سيئة (٩٦) .

٧ — وعندما تأخر وكيل عهدة المحلة الكبرى بالغربية فى عملية تعلية التجهيزات الخاصة بدرء خطر الفيضان طلب منه محمد على أن يذهب ومعه الأنفار اللازمة الى محل التعلية ، وينصب خيمة ، ولا ينتقل من تلك الجهة حتى يتمم مقدار العملية المتأخرة قبل فيضان النيل ، وان أهمل فانه سيدفنه فى محل العملية (٩٧) .

٨ — وعندما شعر محمد على بتلاعب خسرو بك ناظر شونة الاسكندرية واختلاسه أمر على الفور بفصله وتعيين القائمقام بحرى طاهر بك مكانه (٩٨) .

٩ — وعندما ثبت ظهور عجز فى الغلال اثناء نقلها الى الاسكندرية

---

(٩٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناب العالى الى أحمد بك وكيل ديوان المدارس فى ٢٢ محرم ١٢٥٤ هـ .

(٩٦) نفسه : محفظة رقم (١٩) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٨ صفر ١٢٥٩ هـ .

(٩٧) نفسه : محفظة رقم (٢٥) من الجناب العالى الى الأفندى وكيل عهده المحلة الكبرى بالغربية بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦٣ هـ .

(٩٨) نفسه : محفظة رقم (٢٥) من الجناب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الأفرنجية فى ٩ ذى القعدة ١٢٦٣ هـ .

وافق محمد على على قرار جمعية الحقانية بحبس « الريس هلالى » المسئول عن ذلك العجز لمدة ثلاثة أعوام فى مديرية فيزاوغلى (٩٩) .

١٠ — ولما كان حدوث فيضان النيل يؤدى الى تقطيع الجسور فى بعض المديريات وغمرها بالمياه فقد أمر محمد على باشمهندس الشرقية بالتجول فى مديريته لصرف تلك المياه حالا حتى لا يتحمل المسئولية خصوصا اذا حان موعد موسم التحضير الشتوى ، كما طالب موظفيه بسرعة تخزين المحصولات المتأخرة منعا للسرقة والتلف الذى يحدث نتيجة فيضان النيل وحذر كل من يخالف أو يهمل هذه التعليمات بالعقاب الصارم (١٠٠) .

١١ — ولما كانت المواشى بمثابة روح الفلاحة فقد طالب محمد على مديرى الجمالك بالتنبيه على الكلافين بالاهتمام بالمواشى والمحافظة عليها وخدمتها وهدد بسوء المعاملة والعقاب لمن يخالف ذلك (١٠١) .

والى جانب ذلك فان محمد على لم يكن يثق كل الثقة فى البيانات التى كانت ترد اليه من موظفيه الا بعد مراجعتها بنفسه فعندما ارسل اليه بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات كشفا بأن مقدار القطن الموجود بالاسكندرية ثلاثة آلاف قنطار وكسور أوضح له محمد على خطأ قوله موضحا أن القطن الباقى فى الشونة خمسة آلاف وكسور وليس كما ذكر له (١٠٢) .

يضاف الى ذلك أن محمد على كان يطلب من كل الدواوين اجمالى ميزانيتها الشهرية فى أواخر كل شهر بهدف التعرف على الدخل والمنصرف وعما اذا كان هناك ديونا للحكومة أو عليها .

---

(٩٩) نفسه : محفظة رقم (٢١) من الجناب العالى الى ارتين بك فى ١١ شوال ١٢٦٠ هـ .

(١٠٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٦) من الجناب العالى الى رشيد بك مدير جمالك الشرقية فى ٢٤ رمضان ١٢٦٣ هـ .

(١٠١) نفسه : محفظة رقم (١٧) من الجناب العالى الى بوغوص بك .

(١٠٢) نفسه : محفظة رقم (١٧) وثيقة بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٥٨هـ

ولم يقتصر تعامل محمد على مع موظفيه على التهديد بالعقاب بل كان يشجع ويستحسن أعمال كل من يبذل الهمة فى عمله ، فعندما نجح بوغوص بك فى تحصيل الديون المتأخرة على التجار وبذل الهمة من أجل ذلك ارسل اليه محمد على يستحسن عمله ويشجعه (١٠٣) . ومما سبق يتضح أن علاقة محمد على بمرءوسيه كانت تقوم على الترهيب والترغيب ، والحزم يضاف الى ذلك أنه لم يكن ينفرد برأيه دائما بل كان يستمع الى آراء ومشورة المختصين من رجاله .

---

(١٠٣) نفسه : محفظة رقم (١) من الجناب العالى الى بوغوص بك فى ٢٥ صفر ١٢٣٦ هـ .

opeikan.com